ولكنه لم يستطع الاجتمـــاع بقائد قوات الجيش الاسرائيلي في القطاع العقيد م. ابيرام لتغيبه من هناك ! وقدم الضابط الكبير تقريرا الى رئيس هيئة الاركان اعترف فيه « بأنه ارتكبت بعض الاعمال المشينة»، وحاول الصاق تلك الاعمال «بوحدة معينة من حرس الحدود»مع ان التقارير وبعض الصحف ذكرت « ان الفظائـــع التي ارتكبت في القطـــاع لا تقتصر على وحدة معينة او سلاح معين » بل « قامت بها الى جانب حرس الحدود ، وحدات اخرى من الجيش الاسرائيلـــي » . وقد قدمت السلطات الاسرائيلية بعد تقرير « الضابط الكبير » عددا من الضباط والجنود امام محكمة تاديبية ، في محاولة مسرحية لاسدال الستار على تلك الفظائع، كما سمحت للصحفيين الاسرائيليين بزيارة القطاع ، بعد ان دعت الصحف الحكومة الاسرائيلية ان تسمع صوتها ازاء « الشائعات » وان تسمح لمندوبيها بزيارة القطاع للتحري عن صحة تلك الشائعات . وبالفعل توجهت مجموعة من الصحفيين الاسرائيليين الى مخيم الشاطىء ، الذي فرض عليه نظام منع التجول من ٣ يناير حتى ٢ فبراير . وقـد تبين للصحفيين الاسرائيليين ان اقل ما يمكن ان يقال عن تلك « الشائعات » انها مطابقة للحقيقة المرة. فقد ذكر مراسل صحيفة معاريف (٧١/٢/٢) ما يلي بعد زيارته لمخيم الشاطىء :

ضرب الاطفال : « تقدمت امرأة تناهز العشرين من عمرها وهي تحمل طفلها البالغ من العمر ثمانية اشهر وقـــالت : لقـــد ضرب الجنود هذا الطفل على رأسه ! » . « وفي نفس الوقت قدمت ثلاث نساء وهن يحملن اطفالهن الصغار واعدن ما افضت به المرأة من قيام الجنود بضرب اطفالهن » . **ضرب الرجال والنساء والفتيان** : « كل واحد في المخيم كان يقول للصحفيين : لقد ضربنا الجنود وسلبوا نقودنا ، وسرقوا الساعات والاشياء الثمينة » . **السرقة** : « قالت امرأة من نفس المخيم : سرقوا من بيتي ٢٠٠ ليرة اسرائيلية ، وقالت ثانية لقد سرقوا مني ٣٠٠ ليرة وقالت ثالثة : لقد سرقوا ٢٠ ليرة ... » **الاعتداء على الاعـــراض** : « قالت احدى الفتيات انهم كانوا خلال التفتيش والسلب يفتشون ملابس النساء التي يرتدينها ، وانهم نزعوا بنطلونها عن جسدها » . **سرقة الاشياء الخفيفـــة والثمينة** : « كثير من النسوة ذكرن امام الصحفيين انهم نزعوا اقراطهن ، وســـــلبوا ساعاتهن » .

قص شعر النساء : « قال الكثيرون ان الجنود اقدموا على قص شعر النساء » !!

ومن بين الوسائل الاخرى التي اتبعتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في القطاع ، بغرض حسر ظل العمل الفدائي هناك ، اقامة « معسكر اداري » في سيناء في شهر يناير ١٩٧١ ويضم هذا المعسكر ١٦٠ من ابناء القطاع ، كما اتبعت اسلوب النفي بحق عائلات الفدائيين ، حيث قامت مؤخرا بنفي ٢٧ عائلة من سكان القطاع الى سيناء، في اماكن اعدت خصيصا لتلك العائلات . وكذلك اسلوب الابعاد الى الضفة الشرقية من الاردن ، الذي مارستـــه السلطات الاسرائيلية في الماضي ولا زالت تمارسه حتى الان ضد ابناء القطاع ، هذا فضلا عن زج من تشتبه بهم بالسجون والمعتقلات . وقد اعترفت السلطات الاسرائيلية ان قوات الامن اودعت في السجون الاسرائيلية خلال عـــام ١٩٧٠ ، ١٢٢٧ شخصا من سكان القطاع بتهمة الاتصال بالمنظمات الفدائية او الانتماء اليها او القيام بأعمال فدائية . بيد ان السؤال الذي يفـــرض نفسه هو : هـــل استطاعت سلطات الاحتلال الاسرائيلي في حملـــة فبراير ، تطويق المقاومة الفلسطينية في القطاع ، وجعلها تمر في « مرحلة انحســار » كما فعلت القوى المضادة للثورة الفلسطينية خارج المناطق المحتلة ؟ ان الجواب على ذلك لا . اذ ان العملية الكبيرة التي قامت بها وحدات حرس الحدود مع وحدات اخرى من الجيش الاسرائيلـــي لم تستطع اخماد جذوة النضال لحركة المقاومة في القطاع ، كما انها لم تتمكن من ارغامها على المرور «بمرحلة انحسار» كما فعلت القوى المضادة للثورة خـــارج المناطق المحتلة . ويعود ذلك الى عدة أسباب اهمها : **السرية التامة لنشاط المقاومـــة هناك ، والتنظيم القوي ، وعدم التهاون مع الذين يتعاونون مع العدو .**

يقول « ايلي لنداو » المراسل العسكري لصحيفة معاريف بعد فشل حملة فبراير (معاريف ٧١/٢/٥): « ان نشاط المنظمات التخريبية يتسم بالسرية بكل ما تعنيه الكلمة من معان . فعندما يتواجدون في المخيمات ، تكون لديهم شبكة تحذير ، لتنذرهم من نشاط عسكري ... وعندما يقوم الجيش بتفتيش المنطقة ، فان شبكة التحذير تعمـــل بشكل يثير الدهشة . ولذلك من الصعب الوصول الى الاماكن التي يتواجد بها المخربون الا بعد عملية استخبارية